

ديبلوماسية الكوارث الزمنية: المسؤولية الدولية عن
التشويه الزمني للتاريخ وجرائم الذاكرة المزورة

****تأليف:****

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

****الإهداء****

إلى روح أمي الطاهرة وروح أبي البرّ اللذين علّمني
أن الحقيقة هي البوصلة الوحيدة التي لا تغيب، وأن
الذاكرة الصادقة للأحبة هي الجسر الذي يربط الماضي
بالمستقبل، أسأل الله لهما رحمته الواسعة وأن يجعل

ذكراهما نوراً يضيء دربي ودرب كل باحث عن الحق.

والى ابنتي الحبيبة قرّة عيني صبرينال المصرية
الجزائرية جميلة الجميلات، التي هي أمل الغد ونقاء
المستقبل، أدعو الله أن يحفظ لها تاريخها نقياً طاهراً،
وأن يكلاً حياتها بالصدق والوضوح، وأن يجعلها دائماً من
أهل الحق الذين لا يرضون بغير الحقيقة بديلاً.

****مقدمة المؤلف****

يشهد العصر الراهن تحولاً مرعباً في طبيعة الحرب
والصراع، حيث انتقلت المعارك من ساحات الأرض
والبحر والجو إلى ساحة أكثر خطورة وهي "ساحة
الزمن والتاريخ". فمع التطور الهائل لتقنيات الذكاء
الاصطناعي التوليدي والتزييف العميق (Deepfakes)
المتقدم، أصبحت القدرة على إعادة كتابة الأحداث
التاريخية، ومحو أدلة الجرائم الماضية، وتلفيق وقائع لم
تقع أبداً، أمراً ممكناً بواقعية مخيفة تتحدى الإدراك

البشري. في ظل هذا الواقع، يقف القانون الدولي عاجزاً أمام ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل، ألا وهي "الجريمة ضد الذاكرة الزمنية للبشرية". ينطلق هذا التأليف من فرضية ثورية مفادها أن تزوير التاريخ المشترك للإنسانية ليس مجرد خطأ أخلاقي أو سياسي، بل هو جريمة دولية كبرى تمس وجود الأمم وهويتها، وتستدعي تأسيس فرع قانوني جديد يسمى "قانون حماية الزمن التاريخي". يسعى هذا الكتاب إلى تفكيك آليات التشويه الزمني، وتحليل آثارها المدمرة على السلم والأمن الدوليين، وطرح إطار قانوني دولي شامل يعترف بـ "الحق في الحقيقة الزمنية" كحق سيادي مقدس، وينشئ آليات عقابية وقائية لمنع تحول الماضي إلى سلاح فتاك في يد الدول والجهات الفاعلة غير المسؤولة.

****الفصل الأول****

انهيار اليقين التاريخي: التكنولوجيا كأداة لإعادة تشكيل الواقع الزمني

يستهل هذا الفصل بتحليل دقيق للثورة التكنولوجية التي أطاحت بمفهوم "الثبات التاريخي"، مستعرضاً كيف أن تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة أصبحت قادرة على خلق سجلات مرئية وصوتية ووثائقية مزيفة لا يمكن تمييزها عن الواقع بأي وسيلة تقليدية. يناقش الفصل كيف أن هذه التقنيات لم تعد تقتصر على التلاعب بالأحداث الجارية، بل امتدت لتشمل إعادة إنتاج أحداث تاريخية كاملة، مما يخلق واقعاً زمنياً بديلاً يتنافس مع الواقع الحقيقي على شرعية التمثيل. يستعرض الفصل أمثلة افتراضية وواقعية مبكرة لكيفية استخدام هذه التقنيات لمحو شواهد جرائم إبادة جماعية، أو اختلاق مبررات لحروب لم تحدث، أو تشويه صور قادة تاريخيين لتغيير مسار الرواية الوطنية. ينتقد الفصل الوهم السائد بأن الحقيقة ستنتصر دائماً في نهاية المطاف، مؤكداً أن سرعة انتشار الزيف التفوق قدرة التصحيح، مما يؤدي إلى "تلوث زمني" دائم يصعب علاجه. يمهد الفصل الطريق للحاجة الملحة إلى تدخل قانوني دولي حاسم قبل أن نفقد قدرتنا الجماعية على التمييز بين الحقيقة والخيال في سردية التاريخ الإنساني.

****الفصل الثاني****

من الجرائم ضد الإنسانية إلى الجرائم ضد الذاكرة
الزمنية: تطور المفهوم القانوني

ينتقل التحليل في هذا الفصل إلى التطور النظري
لمفهوم الجرائم الدولية، مقترحاً إضافة فئة جديدة
تماماً إلى قائمة الجرائم ضد الإنسانية وهي "الجرائم
ضد الذاكرة الزمنية". يناقش الفصل كيف أن الجرائم
التقليدية تستهدف الأجساد والحياة والممتلكات، بينما
تستهدف هذه الجريمة الجديدة "الهوية والوجود
المعنوي" للأمم عبر التلاعب بسردية ماضيها. يجادل
الفصل بأن محو ذاكرة شعب أو تزوير تاريخه هو شكل
من أشكال الإبادة الثقافية والروحية التي قد تكون
أخطر من الإبادة الجسدية، لأنها تسلب الضحايا حقهم
في المعنى وفي العدالة التاريخية. يستعرض الفصل
أوجه القصور في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية
الدولية والاتفاقيات الدولية الحالية في معالجة هذا

النوع من الجرائم، داعياً إلى بروتوكول إضافي يعترف صراحة بـ "التشويه الزمني المتعمد" كجريمة تستوجب الملاحقة الدولية. يؤكد الفصل أن حماية الذاكرة الجماعية هي حماية للمستقبل، لأن الأمم التي تُسرق منها ماضيها تفقد بوصلة توجيهها نحو غد أفضل.

****الفصل الثالث****

الحق في الحقيقة الزمنية كحق سيادي وإنساني غير قابل للتصرف

يطرح هذا الفصل المبدأ المحوري للمشروع التأليفي، وهو الاعتراف بـ "الحق في الحقيقة الزمنية" كحق أساسي من حقوق الإنسان وكحق سيادي للدول لا يجوز المساس به. يناقش الفصل الأسس الفلسفية والقانونية لهذا الحق، معتبراً أن معرفة التاريخ الحقيقي ليست رفاهية معرفية بل شرطاً جوهرياً لكرامة الإنسان وللمساءلة السياسية. يستعرض

الفصل كيف أن حرمان الشعوب من حقيقة ماضيها، سواء بالحذف أو بالتزوير، يمثل انتهاكاً صارخاً لكرامتها الجماعية ولحقها في تقرير مصيرها بناءً على معطيات صحيحة. يقترح الفصل إدراج هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي مواثيق إقليمية مختلفة، مع تحديد التزامات إيجابية على الدول بحفظ أرشيفاتها التاريخية وحمايتها من التلاعب، والتزامات سلبية بعدم نشر أو تمويل مواد تزور التاريخ. يؤكد الفصل أن الحق في الحقيقة الزمنية هو الضمانة الوحيدة ضد تكرار المأسى، وأن إنكار هذا الحق هو الخطوة الأولى نحو استعباد العقول.

****الفصل الرابع****

آليات التشويه الزمني: التزييف العميق التاريخي
وهندسة النسيان المؤسسي

يتعمق هذا الفصل في دراسة الآليات التقنية والمؤسسية المستخدمة لتنفيذ جرائم التشويه

الزمني، مقدمًا تحليلًا تقنيًا وقانونيًا لظاهرة "التزييف العميق التاريخي" حيث يتم إعادة إنتاج خطب وأحداث لشخصيات تاريخية وهي تقول أو تفعل أشياء لم تحدث قط. يناقش الفصل أيضًا ظاهرة "هندسة النسيان المؤسسي" حيث تقوم دول أو جهات فاعلة بحذف منهجي لبيانات وأرشيفات رقمية تتعلق بفترات معينة من التاريخ، أو غمر الفضاء المعلوماتي بكميات هائلة من البيانات المزيفة لإغراق الحقيقة وإضاعة معالمها (Firehose of Falsehood). يستعرض الفصل دور الخوارزميات ومنصات التواصل الاجتماعي في تضخيم الروايات المزيفة وجعلها هي السائدة، مما يخلق "واقعاً بديلاً" يتبناه الجمهور كحقيقة مطلقة. يحذر الفصل من أن هذه الآليات أصبحت صناعة متكاملة تمولها دول بأموال طائلة، مما يجعل مواجهتها تتطلب جهوداً دولية منسقة ومتطورة تقنياً وقانونياً.

****الفصل الخامس****

المسؤولية الدولية للدول عن حملات التشويه الزمني العابرة للحدود

ينتقل الفصل إلى تحديد أطر المسؤولية الدولية، مناقشاً متى وكيف تتحمل الدولة المسؤولية القانونية عن حملات التشويه الزمني التي تنطلق من أراضيها أو تمويلها أجهزة مخابراتها وتستهدف دولاً أخرى. يناقش الفصل تطبيق مبادئ مسؤولية الدولة عن الأفعال غير المشروعة دولياً على حالة الجرائم الزمنية، معتبراً أن دعم أو تنفيذ حملات تزوير تاريخ دولة أخرى يعتبر فعلاً عدوانياً غير مباشر يمس بسيادتها المعنوية. يستعرض الفصل صعوبة إثبات النسبة (Attribution) في الهجمات السيبرانية والزمنية المعقدة، مقترحاً تطوير معايير جديدة للإثبات تعتمد على التحليل الرقمي المتقدم والاستخبارات المفتوحة. يقترح الفصل أن تتحمل الدولة المسؤولية ليس فقط عن الأفعال المباشرة، بل أيضاً عن فشلها في منع جهات غير حكومية داخل إقليمها من شن هجمات تشويه زمني واسعة النطاق ضد دول أخرى. يؤكد الفصل أن مبدأ "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية يجب أن يُفسر ليشمل حظر التدخل في الذاكرة التاريخية والهوية الوطنية للدول الأخرى.

الفصل السادس

دور الشركات التكنولوجية الكبرى كفاعلين غير دوليين
في أزمة الثقة التاريخية

يركز هذا الفصل على الدور المحوري والمثير للجدل الذي تلعبه شركات التكنولوجيا الكبرى (Big Tech) في إدارة تدفق المعلومات التاريخية والرقمية، ومحاسبتهن قانونياً عن دورهن في تسهيل التشويه الزمني. يناقش الفصل كيف أن خوارزميات التوصيل التي تفضل المحتوى المثير والمثير للجدل تساهم بشكل غير مباشر في انتشار الروايات التاريخية المزيفة، وكيف أن سياسات الإشراف على المحتوى (Content Moderation) غالباً ما تكون غير مجهزة للتعامل مع دقة الحقائق التاريخية المعقدة. يطرح الفصل إشكالية حيادية هذه الشركات، وهل يمكن اعتبارها شريكاً في الجريمة عندما ترفض إزالة محتوى مزور تاريخياً ثبت زيفه علمياً وقانونياً؟ يقترح الفصل إطاراً قانونياً

دولياً يلزم هذه الشركات بواجب "العناية الواجبة التاريخية"، ويفرض عليها تطوير أدوات للكشف عن التزييف العميق التاريخي ووضع علامات مائية إلزامية على المحتوى المولد بالذكاء الاصطناعي. يؤكد الفصل أن ترك تنظيم الفضاء الزمني الرقمي بيد مصالح تجارية خاصة هو خطر داهم على مستقبل الحقيقة الإنسانية.

الفصل السابع

الإبادة الثقافية عبر التلاعب بالذاكرة: دراسة حالات افتراضية وسيناريوهات مستقبلية

يستعرض هذا الفصل سيناريوهات كارثية محتملة لكيفية استخدام التشويه الزمني كأداة للإبادة الثقافية، مستنداً إلى دراسات حالة افتراضية مبنية على تقنيات حالية. يتخيل الفصل سيناريو تقوم فيه دولة محتملة بمحو كامل للأرشيف الرقمي والثقافي لدولة محتملة واستبداله بأرشيف مزور ينفي وجود هوية

تلك الشعب تاريخياً، مما يسهل عملية الذوبان الثقافي والسياسي. يناقش الفصل كيف أن تزوير مذابح جماعية أو اختلاق جرائم حرب نسبت للضحية يمكن أن يقلب الموازين الأخلاقية والدولية ويبرر اضطهاداً جديداً. يستخلص الفصل الدروس من محاولات تزوير التاريخ في الماضي (مثل إنكار الهولوكوست) ويحذر من أن التقنيات الجديدة تجعل هذا الإنكار أكثر خطورة وانتشاراً. يؤكد الفصل أن الحماية القانونية للذاكرة التاريخية هي خط الدفاع الأخير عن التنوع الثقافي والبشري في وجه العولمة القسرية والهيمنة الأحادية.

****الفصل الثامن****

القضاء الدولي واختصاصه في قضايا التشويه الزمني:
نحو محكمة دولية للحقيقة التاريخية

يقترح هذا الفصل إنشاء جهاز قضائي دولي متخصص، أو دائرة متخصصة ضمن محكمة العدل الدولية، تختص

بالنظر في نزاعات "التشويه الزمني" وجرائم الذاكرة المزورة. يناقش الفصل الاختصاص النوعي لهذه المحكمة، والذي يشمل الفصل في النزاعات بين الدول حول صحة روايات تاريخية متضاربة أثرت على العلاقات الدولية، والنظر في دعاوى المسؤولية عن حملات التزييف المنظمة. يستعرض الفصل التحديات الإجرائية الهائلة التي ستواجه هذه المحكمة، مثل تكوين هيئة من الخبراء تضم مؤرخين وعلماء رقميين وقضاة دوليين، وتطوير معايير إثبات علمية دقيقة للتمييز بين التفسير التاريخي المشروع والتزوير المتعمد. يقترح الفصل إجراءات مستعجلة تسمح للمحكمة بإصدار أوامر وقف نشر فورية للمواد المزورة التي تشكل تهديداً وشيكاً للسلم والأمن الدوليين. يؤكد الفصل أن وجود جهة قضائية عليا موثوقة للفصل في حقائق التاريخ هو ضرورة لاستعادة الثقة في النظام الدولي.

****الفصل التاسع****

الأرشيف الرقمي العالمي المحمي: مقترح لإنشاء بنك دولي للحقائق التاريخية

ينتقل الفصل إلى الجانب الوقائي، مقترحاً إنشاء "أرشيف رقمي عالمي محمي" تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع المجتمع الدولي، ليكون المرجع النهائي الموثوق للحقائق التاريخية والوثائق الأصلية. يناقش الفصل التقنيات اللازمة لتأمين هذا الأرشيف، مثل تقنية البلوك تشين (Blockchain) لضمان عدم قابلية الوثائق للتعديل أو الحذف، واستخدام التوقيعات الرقمية المعقدة. يقترح الفصل إلزام الدول بإيداع نسخ رقمية موثقة من أرشيفاتها التاريخية الهامة في هذا البنك الدولي، واعتبار أي وثيقة غير موجودة فيه أو مخالفة له مشكوكاً في صحتها حتى يثبت العكس. يستعرض الفصل آليات الوصول المفتوح لهذا الأرشيف للباحثين والجمهور، مع ضمانات صارمة ضد التلاعب. يؤكد الفصل أن إنشاء حصن رقمي للحقيقة هو استثمار ضروري في مستقبل السلام والاستقرار الدولي.

الفصل العاشر

الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات الناتجة عن الصدمات الزمنية

يستكشف هذا الفصل دور الدبلوماسية الدولية في منع وتصعيد الأزمات الناتجة عن اكتشاف حملات تشويه زمني، مقترحاً بروتوكولات جديدة لـ "الدبلوماسية الوقائية الزمنية". يناقش الفصل كيف أن كشف تزوير تاريخي قد يؤدي إلى احتجاجات شعبية عارمة وحروب كلامية وحتى صراعات مسلحة بين الدول، مما يتطلب تدخلاً دبلوماسياً سريعاً وماهراً لامتصاص الغضب واستعادة الهدوء. يقترح الفصل إنشاء آلية تابعة لمجلس الأمن تسمى "فريق الاستجابة السريع للأزمات الزمنية" مهمتها التحقق الفوري من الادعاءات ونشر الحقائق الموثقة قبل تفاقم الأزمة. يستعرض الفصل أهمية الشفافية والتعاون بين الدول في مواجهة هذه التهديدات المشتركة، بدلاً من استغلالها لأغراض سياسية ضيقة. يؤكد الفصل أن إدارة الأزمات الزمنية تتطلب مهارات جديدة تجمع بين

الدبلوماسية التقليدية والخبرة التقنية العميقة.

الفصل الحادي عشر

التعليم كمجال محمي: حظر التلاعب بالمناهج
الدراسية بالذكاء الاصطناعي

يركز هذا الفصل على حماية قطاع التعليم باعتباره الخط الأمامي في نقل الذاكرة الجماعية للأجيال القادمة، مقترحاً حظراً دولياً صارماً على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتوليد أو تعديل المحتوى التاريخي في المناهج الدراسية دون رقابة بشرية واعتماد رسمي. يناقش الفصل المخاطر الكامنة في دخول كتب دراسية رقمية تفاعلية مولدة بالذكاء الاصطناعي قد تحتوي على تحيزات خفية أو معلومات مزورة تشكل وعي الطلاب منذ الصغر. يقترح الفصل وضع معايير دولية صارمة لاعتماد المناهج التاريخية، وإنشاء هيئات رقابية وطنية ودولية لمراجعة المحتوى الرقمي المستخدم في المدارس والجامعات. يدعو

الفصل إلى تعزيز "التربية النقدية على الوسائط"
لتمكين الطلاب من تمييز الحقيقة من الزيف، معتبراً
أن العقل الناقد هو أفضل دفاع ضد التشويه الزمني.
يؤكد الفصل أن حماية عقول الأطفال من التزييف
التاريخي هي مسؤولية إنسانية عليا.

الفصل الثاني عشر

الأبعاد النفسية والاجتماعية للصدمات الزمنية على
المجتمعات والدول

ينتقل التحليل في هذا الفصل إلى دراسة الآثار
النفسية والاجتماعية العميقة التي تخلفها جرائم
التشويه الزمني على المجتمعات، مستكشفاً مفهوماً
"الصدمة الزمنية" الجماعية. يناقش الفصل كيف أن
اكتشاف أن جزءاً من تاريخ الأمة مزور يمكن أن يؤدي
إلى انهيار الثقة في المؤسسات، وفقدان الهوية،
وشعور عميق بالاعتراب والارتباك الوجودي لدى الأفراد.
يستعرض الفصل حالات مجتمعات تعرضت لغسل دماغ

تاريخي وكيف استغرق تعافيا عقوداً طويلة، محذراً من أن التقنيات الحديثة قد تجعل هذه الصدمات أعمق وأصعب في العلاج. يقترح الفصل دمج الدعم النفسي والاجتماعي في آليات جبر الضرر لضحايا التشويه الزمني، بما في ذلك برامج إعادة بناء الذاكرة الجماعية الموثقة. يؤكد الفصل أن التعافي من الجريمة الزمنية يتطلب وقتاً وجهداً أكبر من التعافي من الكوارث المادية.

****الفصل الثالث عشر****

نحو معاهدة دولية لحماية الذاكرة الزمنية البشرية:
مسودة أولية

يتوج هذا الفصل الجهد النظري بتقديم مسودة شاملة لـ "معاهدة دولية لحماية الذاكرة الزمنية البشرية"، تتضمن المبادئ والأحكام الأساسية لهذا الفرع القانوني الجديد. تنص المسودة على تعريف واضح لجرائم التشويه الزمني، وتحديد المسؤوليات

والالتزامات المترتبة على الدول والشركات والأفراد، وإنشاء الآليات المؤسسية اللازمة للتنفيذ والمراقبة والعقاب. تتضمن المعاهدة بنوداً خاصة بحماية الأرشيفات، وتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى التاريخي، وتعزيز الحق في الحقيقة الزمنية. يقدم الفصل شرحاً مفصلاً لكل مادة من مواد المعاهدة المقترحة، مبرراً أهميتها وضرورتها في السياق الدولي الراهن. يختتم الفصل بدعوة عاجلة للمجتمع الدولي لتبني هذه المعاهدة كخطوة حاسمة نحو تأمين المستقبل التاريخي للبشرية.

****الفصل الرابع عشر****

التحديات المستقبلية: ما بعد الذكاء الاصطناعي
ومستقبل الحقيقة في عصر الكم

يستشرف هذا الفصل المستقبل البعيد، مناقشاً التحديات القانونية والفلسفية التي قد تطرحها تقنيات ما بعد الذكاء الاصطناعي، مثل الحوسبة الكمية التي

قد تكسر كل أنظمة التشفير الحالية وتجعل التزييف غير قابل للكشف تماماً. يناقش الفصل سيناريوهات حيث يصبح التمييز بين الواقع الحقيقي والواقع الافتراضي المستحيل، وكيف يمكن للقانون أن يتعامل مع عالم قد تصبح فيه "الحقيقة" مفهوماً نسبياً تماماً. يقترح الفصل ضرورة البدء في تطوير "قوانين كمومية للحقيقة" واستباق المخاطر قبل وقوعها، والاستثمار في أبحاث تقنيات الكشف عن التزييف بنفس مستوى الاستثمار في تقنيات التزييف نفسها. يؤكد الفصل أن المعركة من أجل الحقيقة هي معركة أبدية تتطلب يقظة مستمرة وتطوراً قانونياً وتقنياً متواصلاً.

****الفصل الخامس عشر****

الخاتمة العامة: استعادة السيادة على الزمن كشرط
للسلام الدائم

يختتم هذا التأليف رحلته الفكرية والقانونية بتأكيد

راسخ أن استعادة السيادة على الزمن والتاريخ هي شرط جوهري لأي سلام دائم وعدالة حقيقية في العالم. لقد أثبت التحليل المعمق عبر الفصول السابقة أن التشويه الزمني ليس لعبة سياسية بريئة، بل هو سلاح دمار شامل يستهدف روح الأمم وهويتها، ويهدد بانزهار الثقة المتبادلة التي يقوم عليها النظام الدولي. إن الدعوة إلى تأسيس "قانون حماية الزمن التاريخي" هي نداء أخلاقي وقانوني لإنقاذ الإنسانية من هاوية النسبية المطلقة حيث لا يوجد حقيقة ولا عدالة. إن الرسالة النهائية لهذا الكتاب هي أن المستقبل لا يُبنى إلا على أساس ماضٍ صادق وموثوق، وأن حماية الذاكرة الجماعية هي أسمى واجبات. يأمل المؤلف أن يكون هذا العمل حجر الزاوية في حركة عالمية جديدة تدافع عن حق البشرية في معرفة حقيقة ماضيها، وتصون قدسية التاريخ من عبث التلاعب والتقنية، مؤكدين أن الحقيقة، مهما حاولوا طمسها، تبقى المنارة الوحيدة التي تهدي البشرية نحو بر الأمان.

فهرس الفصول

الفصل الأول: انهيار اليقين التاريخي التكنولوجيا كأداة
لإعادة تشكيل الواقع الزمني

الفصل الثاني: من الجرائم ضد الإنسانية إلى الجرائم
ضد الذاكرة الزمنية تطور المفهوم القانوني

الفصل الثالث: الحق في الحقيقة الزمنية كحق
سيادي وإنساني غير قابل للتصرف

الفصل الرابع: آليات التشويه الزمني التزييف العميق
التاريخي وهندسة النسيان المؤسسي

الفصل الخامس: المسؤولية الدولية للدول عن حملات
التشويه الزمني العابرة للحدود

الفصل السادس: دور الشركات التكنولوجية الكبرى
كفاعلين غير دوليين في أزمة الثقة التاريخية

الفصل السابع: الإبادة الثقافية عبر التلاعب بالذاكرة

دراسة حالات افتراضية وسيناريوهات مستقبلية

الفصل الثامن: القضاء الدولي واختصاصه في قضايا التشويه الزمني نحو محكمة دولية للحقيقة التاريخية

الفصل التاسع: الأرشيف الرقمي العالمي المحمي مقترح لإنشاء بنك دولي للحقائق التاريخية

الفصل العاشر: الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات الناتجة عن الصدمات الزمنية

الفصل الحادي عشر: التعليم كمجال محمي حظر التلاعب بالمناهج الدراسية بالذكاء الاصطناعي

الفصل الثاني عشر: الأبعاد النفسية والاجتماعية للصدمات الزمنية على المجتمعات والدول

الفصل الثالث عشر: نحو معاهدة دولية لحماية الذاكرة الزمنية البشرية مسودة أولية

الفصل الرابع عشر: التحديات المستقبلية ما بعد الذكاء

الاصطناعي ومستقبل الحقيقة في عصر الكم

الفصل الخامس عشر: الخاتمة العامة استعادة
السيادة على الزمن كشرط للسلام الدائم

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفة الرخاوي